الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الطاقـــــــة

كلمة معالي السيد مصطفى قيطوني، وزير الطاقة

حول عرض مخططات الالتزام المتعلقة بأهداف تحسين الأداء التقني والاقتصادي لأصحاب الالتزام لتوزيع الكهرباء والغاز.

الجزائر 07 جانفي 2019.

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد رئيس لجنة ضبط الكهرباء والغاز،

السيد الرئيس المدير العام لمجمع سونلغاز،

السيدات والسادة أرباب العمل والمنظمات المهنية،

السيد الأمين العام للفدرالية الوطنية لعمال الكهرباء والغاز،

أيتها السيدات أيها السادة، أسرة الإعلام، أيها الجمع الكريم،

في البداية، وبمناسبة حلول العام الجديد، يسعدني أن أتقدم إليكم جميعا بأحر التهاني وأصدق الأماني، سائلا الله عز وجل أن يمتعكم وأهلكم بالصحة والعافية وأن ينعم على جزائرنا العزيزة بالخير والأمن والاستقرار وبمزيد من التقدم والازدهار.

كما أرحب بكم جميعا وأن أشكر جميع الحاضرين الذين لبوا الدعوة من أجل المشاركة والمساهمة في هذا اللقاء الهام، الذي يجمع السلطة المسلمة للامتياز وهي الدولة، سلطة الضبط القطاعية وأصحاب الامتياز لتوزيع الكهرباء والغاز.

يأتي هذا الحدث بعد اللقاء الذي تم تنظيمه في شهر جويلية 2018، والذي سمح لنا بالتعرف ومناقشة حصيلة إدارة الامتيازات.

إن هذا اللقاء هو فرصة للتعريف بالخطة المستقبلية لتحسين نشاطات توزيع الكهرباء والغاز التي تمارس تحت نظام الامتياز الذي تم اسناده إلى شركات التوزيع التي جاءت عن هيكلة المتعامل التاريخي سونلغاز. فهو إذا لقاء هام يهدف إلى إبلاغ كل الفاعلين المعنيين بالمسائل المتعلقة بالطاقة وخاصة بأهمية الخدمة العمومية والتزويد بالطاقة، تنفيذ لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

فالهدف الأساسي من هذا اللقاء هو الشروع في اجراءات عميقة لتحسين الخدمة العمومية بالنسبة للكهرباء وتوزيع الغاز عبر الأنابيب كما هو منصوص عليه في أحكام القانون رقم 02-01 الصادر في 5 فبراير 2002.

إن تنفيذ الخدمة العمومية بالجودة المطلوبة، وتأمين التزود بالطاقة لكل الزبائن في ظروف حسنة، يكون بالضرورة من خلال التحسن في الأداء وفي إدارة امتيازات الكهرباء والغاز. وقد جاء هذا اللقاء في وقت تم الانتهاء من الاعداد والمصادقة على مخططات التعهد بتحسين أداء الامتيازات للسنوات الخمس القادمة 2019-2023. كما أنه يوضح الأعمال التي قمنا بها منذ وضع نظام الامتيازات في عام 2008.

وعليه، فإن هذه المخططات الجديدة تستجيب للمسائل المتعلقة بتحسين نوعية الخدمة كما أنها تشكل تحدي كبير سيؤدي إلى المطابقة القانونية لأصحاب الامتياز بهدف الوصول، عن قريب، إلى مستويات من الأداء معترف بها على المستوى العالمي.

لذلك، يجب أن تكون مخططات التعهدات هذه مرجعا لكل أصحاب الامتياز. كما يجب أن تكون في جميع وثائقهم الداخلية، وعلى أساسها سيكون التقييم العام لأدائهم سواء من قبل سلطة الضبط أو من قبل الدولة.

فتحسين الأداء لأصحاب الامتياز يجب أن يترجم بالإرادة لتجنيد كل القدرات البشرية والمادية لتحقيق الأهداف المحددة، وألا يعتمد فقط على وجود التمويل، ولكنه يتطلب أيضا إعطاء أهمية خاصة لنوعية التنظيم وإدارة صاحب الامتياز، وكذلك لتحسين نوعية نظام التسيير الذي يسمح بمتابعة وتقييم الأداء والنتائج المحققة.

كما علينا جميعا أن ندرك أهمية الدور والمسؤولية التي يجب على كل واحد منا أن يتحملها، وأن الحوار والتشاور يبقى النهج المثمر لتحقيق عملية تحديث الخدمة العمومية، الذي يرتكز على قواعد الحكم الراشد وتشجيع اتخاذ قرارات عقلانية تعود بالفائدة على المجتمع، على المدى المتوسط والبعيد.

أيتها السيدات أيها السادة،

أسرة الإعلام، أيها الجمع الكريم،

لقد أدرجت الدولة مفهوم المنافسة في قطاع إنتاج وتسويق الكهرباء والغاز. واليوم وبعد 13 سنة من ممارسة هذا النشاط على شكل امتياز، نلتقي بعد تقييم الحصيلة لنضع مخطط يسمح لنا بتحسين الأداء والتأكد من الاستخدام الأمثل للأملاك العمومية، بهدف تلبية الطلب الوطني على الطاقة وتجسيد على أرض الواقع مهمة الخدمة العمومية.

وهنا يجب التذكير بالمجهودات التي قامت بها الدولة من أجل ضمان حصول المتعاملين على كل الامكانيات البشرية والمادية للوفاء بالالتزامات وإنجاز برامجهم الاستثمارية الموجهة لتلبية احتياجات المواطنين من الطاقة عبر كامل التراب الوطني وتحسين الخدمة العمومية وخلق الظروف الملائمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبهذا الخصوص، فقد بذلت الدولة مجهودات جبارة منذ عام 2000 لتغطية التراب الوطني بالكهرباء والغاز الطبيعي، بفضل البرامج المختلفة التي أقرها فخامة السيد رئيس الجمهورية، بحيث ارتفعت قدرات إنتاج الكهرباء من حوالي ستة (06) ألاف ميغاواط في 1999 إلى أكثر من 19 ألف ميغاواط حاليا. كما سجل القطاع تطورا كبيرا في مجال التوزيع العمومي للغاز، بحيث ارتفعت النسبة الوطنية لتوصيل الغاز الطبيعي الى المنازل من 30 % في سنة 2000 الى حوالي 62 % حاليا. كما بلغت نسبة التغطية بالكهرباء على المستوى الوطني 99 %، مما يجعل بلادنا في المراتب الأولى بين الأمم في هذا المجال.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم.